HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/26/L.1/Add.1

Distr.: Limited
9 May 2017

Arabic
Original: English

UN-HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

الدورة السادسة والعشرون
نيروبي، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته السادسة والعشرين

إضافة

المرفق الرابع

موجزات أعدها رئيس مجلس الإدارة عن الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة السادسة والعشرين المعنون ''فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة''

١- أجرى مجلس الإدارة في جلستيه العامتين الخامسة والسادسة، المعقودتين يوم الأربعاء ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، حواراً بشأن الموضوع الخاص للدورة المعنون ''فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة''. وشمل الحوار جلسة افتتاحية تلتها ثلاث دورات بشأن المواضيع الفرعية للحوار، على النحو التالي: (أ) الموضوع الفرعي ١: تعزيز فرص الحصول على السكن اللائق والمستدام؛ الموضوع الفرعي ٢: التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام؛ الموضوع الفرعي ٣: أوجه التآزر والتمويل من أجل التوسع الحضري المستدام. وتميزت جلسات المناقشة بوجود ميسر وفريق من المتكلمين وعروض من المشاركين في حلقة النقاش وتعليقات من الحضور وردود أفعال من المشاركين في حلقة النقاش.

٢- وعرض رئيس مجلس الإدارة موضوع الحوار فقال إن الجزء الرفيع المستوى والحوار الحالي يربط بينهما موضوع مشترك من أجل تيسير مناقشة أصحاب المصلحة الرئيسيين للنتائج.

٣- وأبرز رئيس مجلس الإدارة في كلمته الافتتاحية أهمية الخطة الحضرية الجديدة، التي تشكل نموذجاً للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وحوكمة المدن وإدارتها في المستقبل. وأضاف أن الخطة الحضرية الجديدة تشكل نقلة نوعية لكونها تشمل جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة- الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - وتولى الاهتمام الواجب للبعد الاقتصادي للمدن. وقال إن هذا التحول يمكن وصفه بعبارة ''الإصلاح والأداء

والتحويل (Reform, perform, transform)''. وأكد في ذلك السياق الحاجة إلى الإصلاحات الإدارية والمالية والإصلاحات في مجال تقديم الخدمات لكفالة الأداء الفعال للجهات الفاعلة في الإدارة الحضرية، مما يؤدى إلى تحول في جدول الأعمال الحضري. ومضى قائلاً إن من ضمن العناصر الضرورية لدعم وتيسير هذه العملية لامركزية المهام الإدارية؛ ونقل الأموال والمهام والموظفين إلى الهيئات المحلية؛ وتوفير الحوافز لتشجيع الإصلاح وكفالة الشفافية والمساءلة؛ والمشاركة الكاملة للمواطنين والمجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ؛ وإدرار الدخل على جميع المستويات، مما يؤدي إلى رفع مستوى تقديم الخدمات وتشجيع الامتثال الضريبي. وأكد أنه، سعياً لتيسير استخدام الأموال المتاحة وطمأنة الجهات المانحة، ينبغي أن تسعى المدن للحصول على تقديرات الجدارة الائتمانية، على النحو الذي دللت عليه الممارسات الحالية في الهند. وأكد أن التمويل الذي تقدمه وكالات التمويل الدولية ينبغي أن يكفل توفير ما يكفي من خدمات الإمداد بالمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والنقل العام، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقات المتجددة. وفي الختام أكد على أهمية تعزيز الهيئات المحلية وتقاسم أفضل الممارسات والاستفادة منها.

ألف– الجلسة الافتتاحية

١– الكلمة الرئيسية

٤– شدد المدير التنفيذي في كلمته الرئيسية على الرسالة الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة – ومفادُها أن التوسع الحضري يخلق الثروة. وأضاف أن هناك مصدران رئيسيان للثروة - قيمة الموقع وقيمة التكتل. ويُشير المصدر الأول إلى القيمة التي تُضاف إلى موقع بعينه في المدينة وهو الأمر الذي يبعث برسالة إلى المطورين في القطاع الخاص عند اختيارهم لموقع للتطوير. ويتعين على المخططين الحضريين أن يتأكدوا من أن التصميم الحضري يأخذ قيمة الموقع في الحسبان. وهكذا يكون التوسع الحضري قد أصبح عملية تُنتج بها السلطات العامة القيمة العامة والخاصة – ومن الأهمية الجوهرية بمكان خلق الثروة من خلال التوسع الحضري، وذلك لضمان ألا يذهب الاستثمار في التوسع الحضري هباءً. لذلك فإن التوسع الحضري التلقائي هو فرصة ضائعة لأنه لا يعزز القيمة من خلال عملية التصميم.

٥– وفيما يتعلق بقيمة التكتل فإن من الأمور الهامة كفالة قرب عوامل الإنتاج للنشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة من أجل التشغيل المتسم بالكفاءة، مما يؤدي إلى محرك إنتاجي يُضيف القيمة إلى الاقتصاد، شريطة ألا يتسبب الازدحام في انهيار النظام. وبالنظر إلى الفترة الزمنية اللازمة للتكتل لكي يحقق قيمته يكون القطاع الخاص هو الأداة الرئيسية التي تضمن أن التصميم الحضري يُعظم فوائد التكتل. وفي نفس الوقت، فإن التمدد الحضري العشوائي مع الفصل بين الوظائف تبعاً للأغراض السكنية والصناعية والأعمال وغيرها من الأغراض يضع مطالب على الحراك ويقلل من الكفاءة. وفي هذا الصدد فإن تخصص حي الأعمال الرئيسي في الأعمال التجارية وفي استخدامات قليلة أخرى إنما هو مثال صارخ على التخطيط الحضري العاجز. وبربط هذه المفاهيم بالمواضيع الفرعية للحوار الحالي، يكون من المهم الأخذ في الاعتبار القيمة المضافة من جراء وضع الإسكان في مركز المستوطنة، وضمان أن يؤيد سياسات الإسكان مثل هذا التطور عن طريق توفير سكن في متناول اليد؛ وفهم الآليات التي يخلق بها التوسع الحضري قيمة، ومن ثم ضمان أن يأتي الاستثمار داعماً للتخطيط المتكامل؛ وحشد التمويل العالمي المتوافر من أجل المستوطنات الحضرية عن طريق إعلام الجهات المانحة بالقيمة التي يمكن أن تُستمد من الاستثمار وكذلك الجدارة الائتمانية للاستثمار. وصرح المدير التنفيذي في ختام كلمته، بأنه لا ينبغي النظر إلى التوسع الحضري على أنه شيء غير مرغوب فيه وإنما كفرصة لخلق الثروة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.

٢- عروض المشاركين في النقاش

٦- شارك في النقاش السيدة إيميليا سايز نائب أمين منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وكانت تتحدث باسم السيد باركس تاو رئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛ والسيدة جوياتي داس المدير الأقدم للبرامج الحضرية العالمية التابعة للمنظمة الدولية للرؤية العالمية؛ والسيد بيرت سمولدرز مدير برنامج المأوى التابع لشركة أركادس Arcadis NV؛ والسيد جيري جوسلين مستشار وزير البيئة في فنلندا.

٧- وصرحت السيدة سايز في العرض الذي قدمته بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة سوف يوفر الإلهام والحلول التي ستساعد في تنفيذ الخطط العالمية الأخرى مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. واستناداً إلى الروابط التي نشأت بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في عملية الموئل الثالث، فإن الخطة الحضرية الجديدة توفر فرصاً فريدة لبناء شراكات جديدة بين المستويات والمجالات الحكومية المختلفة مع القيام في نفس الوقت بضمان إشراك المجتمعات المحلية والدوائر الأكاديمية إلى جانب جهات أخرى، في صياغة السياسات، وهو أمر مهم للتوزيع الأكثر كفاءة للمسؤوليات اللازمة للتخلص من العوائق التي نشأت خلال السنوات العشرين الماضية. ومن وجهة نظر الحكومات الإقليمية والمحلية فإن القضايا الكامنة الرئيسية التي تتطلب حلاً هي مسائل تفريع السلطة والتفويض والحوكمة، وكذلك الحاجة إلى تطوير نماذج للتمويل البلدي لتحقيق التوسع الحضري المستدام الذي يدعو إلى التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي ومع الحكومات الوطنية. وناشدت الأخير بحث مسألة تفريع السلطة وضمان الموارد الكافية والكفاءات لمساعدة الحكومات المحلية والإقليمية على التواصل فيما بينها.

٨- وقالت السيدة داس في عرضها إن للمجتمع المدني دوراً رئيسياً ينبغي القيام به في مداولات المدن المستدامة وذلك لضمان الاستماع إلى آراء الناس ووجهات نظرهم وأخذ ذلك في الحسبان، ولا سيما الفئات الضعيفة كالأطفال. ومن بين المبادئ الأساسية في الخطة الحضرية الجديدة الارتقاء بمستوى المعيشة وخير دليل على ذلك حسب قولها هو رفاه الأطفال. لذلك فإن من المهم إدراج الأطفال وشباب الحضر في المداولات للاستفادة من معرفتهم الوثيقة بمناطقهم، كما هو الحال في مشروع بالهند تقوم الفتيات في المجتمعات الفقيرة فيه بتحديد خصائص تلك المجتمعات وتقديم المعلومات إلى السلطات المحلية. إن الشيء المفقود في الوقت الحالي هو المنبر اللازم للعمل معهم وهي ثغرة يمكن سدها عن طريق التعليم والحوار غير الرسمي، وبخاصة مع أطفال الشوارع. وفي المقابل يمكن للأطفال وشباب الحضر أن يتعلموا، عن طريق تجاوبهم مع الحكومات المحلية، مبادئ وضع السياسات الصائبة التي تخدم وتحسن تطوير المساكن وترتقي بنوعية الحياة. إن التكامل والشراكات الجديدة مع جميع فئات أصحاب المصلحة، ومن بينها قطاع الأعمال والصناعة، هي المفتاح للتأكد من أن الفئات المهمشة قد تم الاستماع إلى أصواتها وأن أحداً لم يترك خلف الركب.

٩- وفي العرض الذى قدمه السيد سمولدرز صرح بأن قطاعي الأعمال والصناعة اعترفا بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة شيء مهم نظراً لأنهما يحتاجان إلى بيئة حضرية جيدة التنظيم لتحقيق الازدهار، لكي يساهما في المنتديات التي تخلق تطورات جديدة وللعمل بالشراكة مع الآخرين. وأضاف أن قطاعي الأعمال والصناعة لهما مكانة حيوية في المدن وفي الحياة اليومية للناس الذي يعملون هناك، وأن من مصلحتهما أن يتمكن العاملون فيهما من الحصول على مساكن ميسورة التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، صرح بأن التخطيط الحضري السليم هو الطريق الوحيد لمنع الأحياء الفقيرة من أن تصبح مدناً ذات حجم مُضاعف خلال العقود القادمة من الزمن، وأن التشريع الجيد أمرٌ لازم لضمان أن تنهض الشركات بدورها، وأن هناك العديد من الترتيبات المالية

الخلاقة المتوافرة أمام الحكومات والأعمال للوفاء باحتياجات كل منهما. وأضاف أن العناصر الرئيسية لتنفيذ الخطة في رأيه هي الشراكة والتشريعات السليم ووجود موئل أمم متحدة قوى، وناشد القطاع الخاص تحمل مسؤوليته في هذه المجالات.

١٠- وبيَّن السيد جوسلين في العرض الذي قدمه كيف وضعت حكومته، عقب عودة وفد فنلندا من الموئل الثالث في كيتو، نهجاً متكاملاً لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي تركز على التنمية الحضرية الذكية والشاملة والتي تراعي الاعتبارات البيئية وذلك عن طريق تشجيع أمورٌ من بينها إزالة الكربون؛ وكفاءة الموارد؛ والاقتصاد الدائري ونظام المشتريات العامة المبتكر والمستدام؛ والنقل الحضري الذكي والطاقة؛ وتقديم الخدمات العامة والسكن للجميع وذلك في مواجهة تدفق كبير من المهاجرين. وقال إن برنامج التنفيذ الوطني يجري تدشينه حالياً من جانب وزارة البيئة ووزارة الشؤون الاقتصادية والتشغيل، كما أن هناك طائفة واسعة من الشراكات قيد الدراسة فيما بين السلطات البلدية والحكومية والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وأخيراً أشار إلى عمل موئل الأمم المتحدة مع لعبة ''ماينكرافت Minecraft'' الحاسوبية كوسيلة لإشراك الشباب في عملية التخطيط.

٣- المناقشات

١١- صرحت السيدة داس عند افتتاحها المناقشات بأن الوعي التكنولوجي لدى الشبيبة قد زودهم بما يحتاجون إليه لكي يصبحوا مبدعين يمكنهم القيام بالحشد السريع لريادة التحول اللازم في التركيز من المدن الذكية إلى المجتمعات الذكية. وهم بذلك قد أصبحوا ممن يمكِنون للتوسع الحضري المستدام وللتخطيط الجيد وللحوكمة والمشاركة السليمة. وفي الحقيقة فإن ما يتمتعون به من ميزات مقارنة في التكنولوجيا يمكن تسخيره لأجل زيادة الكفاءة وسرعة تقاسم المعارف عبر المجتمعات، والمدن والدول. وفي هذا السياق قدمت وصفاً لمشروع رائد في بيروت يستخدم الشباب فيه التكنولوجيا النقالة لتحديد المرافق في مناطقهم لاستخدام ذلك في تحسين عمليات التصميم والتخطيط الحضريين.

١٢- وتحدث السيد سمولدرز عن الشراكات، مشيراً بشكل خاص إلى القطاع الخاص، فقال إن التحدي يتمثل في أن يتعزز التعاون بصورة تبادلية من أجل جميع الجهات الفاعلة. وكما ثبت من خلال الكثير من الشراكات فإن الأعمال التجارية أكثر اهتماماً باختيار الشركاء الصحيحين من أجل تحقيق أهدافهم الطويلة الأجل أكثر من اهتمامهم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل. وهناك الكثير مما يجب تعلمه من الخطة الحضرية الجديدة ومن شركاء موئل الأمم المتحدة، غير أن مثل هذه المعارف ينبغي توزيعها في العالم الحقيقي من أجل ضمان الشمولية وتحصيل مكاسبها. واتفق مع الاقتراح القائل بأنه ينبغي للقطاع الخاص أن يستفيد من الطاقات الأكيدة الموجودة في المستوطنات غير الرسمية. وعن عمل ذلك فإن الأمر سوف يحتاج إلى الدعم من الحكومات ومن أصحاب المصلحة الآخرين.

١٣- وشددت السيدة سايز على شعار ''العمل المحلي'' وصرحت بأن الدور الرائد الذي ينبغي أن تقوم به الحكومات المحلية والإقليمية لتضييق الهوة بين الأطراف وكذلك لتقديم الردود بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب الدخول في نوع ما من الحوار الذي لم يتطور بعد بالصورة الكاملة. وأشارت إلى العلاقة الوطيدة بين الحكومات المحلية والإقليمية وموئل الأمم المتحدة، الذي هو الكيان الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعترف بها كشركاء في وضع السياسات.

١٤- وتحدث السيد جوسلين عن اتفاقات إعلان النوايا كنموذج لاستلهام تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى المحلي، قائلاً إن مثل هذه الاتفاقات تُستخدم بنجاح في بلده لضمان التمويل الرسمي لمشروعات نقل كبيرة في المناطق الحضرية التي تُنتج قدراً معيناً من المساكن وتعمل من أجل هيكل حضري أكثر كثافة. وقال إن طرق استخدام تلك الاتفاقات لتشجيع الاقتصاد الدائري والمشتريات العامة المستدامة يجرى استكشافهما حالياً.

١٥- وصرح أحد الممثلين بأن من الأمور الأكثر أهمية للمدن الأفريقية استخدام الموارد لمعالجة قضايا مثل الحصول على مياه الشرب والنظافة الصحية والإسكان اللائق بدلاً من التنقل وكفاءة الطاقة والمرافق الترويحية التي بدا أن بعض المشاركين يعطونها الأولوية فيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة، وأن أفريقيا تتوفر فيها الخبرات الضرورية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة غير أن السلطات تحتاج إلى المساعدة لتحقيق تكيف المدن مع الاحتياجات العصرية، وأن مسألة ملكية الأرض في مناطق السكن الخطرة لا تزال تمثل قضية، حيث أن الحصول على السكن يعتمد على الحصول على ملكية الأرض. وأخيراً، أثار مسألة ما إذا كان يتعين على الدولة، في حالة المستوطنات غير الرسمية، أن توفر الهياكل الأساسية التي يمكن أن تبني عليها المجتمعات المحلية مساكنها أم تنتظر حتى تكون الكثافة السكانية قد وصلت إلى مستوى يجعل من الضروري توفير تلك الهياكل الأساسية.

١٦- وقال السيد جوسلين، في رده على السؤال الأخير، إن الدولة في فنلندا منحت البلديات استقلالية إطلاق مشاريع لتخطيط استخدام الأراضي وإنتاج المساكن، واقتصرت بشكل رئيسي على تمويل شبكات النقل في المناطق الحضرية الكبرى، غير أن المشاريع تخضع لقوانين الدولة وأنظمتها. إن اللوائح الجيدة لتخطيط استخدام الأراضي ضرورية لتوجيه عملية التخطيط.

١٧- ويرى السيد سمولدرز أنه كان من الأفضل معالجة مشكلة المستوطنات العشوائية قبل أن تبدأ، وذلك من خلال التخطيط الحضري السليم.

١٨- أما السيدة سايز فقالت، بخصوص مسألة اختلاف الأولويات في المدن الأفريقية، إن من المهم لكل بلدية أن تعمل على معالجة المسائل ذات الصلة بواقعها المحلي. وفيما يتعلق ببناء المستوطنات العشوائية في أفريقيا قالت إن الخطة الحضرية الجديدة تلهم الحكومات المحلية لمعالجة هذه المسألة بطرق مبتكرة، مضيفة أن العديد من القادة الأفارقة قد شرعوا في إقامة شراكات لهذه الغاية مع منظمات غير حكومية كبرى ومجتمعات محلية. وأضافت قائلة إن التصدي للطابع العشوائي في المناطق الحضرية أمر أساسي، وإن الحل يتمثل في رأيها في إنشاء المدن بصورة مشتركة.

١٩- ودعت إحدى الممثلات، مدعومة بممثل آخر، الحكوماتِ المحلية والوطنية والإقليمية إلى دعم عمل المنظمات المجتمعية، وشددت على أن الخطة الحضرية الجديدة لا يمكن أن تنجح ما لم يُمنح للسكان المحليين، وخصوصاً النساء، دور مركزي في صنع القرار. ورحبت بالتشديد في النقاش الحالي على إشراك المجتمع المدني، فقالت إن المجتمعات الشعبية لم تعد تريد أن ينظر إليها الآخرون بوصفها مجموعات من المستفيدين أو المستخدِمين، بل كشركاء محليين، مضيفة أن منظمتها تسعى حالياً إلى العمل مع السلطات في لاغوس بنيجيريا من أجل إيجاد حلول بديلة وودية لمشكلة إخلاء سكان الأحياء الفقيرة من بيوتهم.

٢٠- أما السيدة داس فقالت، بخصوص مسألة الإخلاء، إن الأطفال يتضررون بشدة عندما يجدون أنفسهم وقد أصبحوا بين عشية وضحاها أطفال الشوارع، في حين تطرح وضعية الضعف التي يعيشونها مشاكل تتعلق بالحماية. فالناس المهمشون يحتاجون، من أجل إسماع أصواتهم، إلى من يدافع داخل الحكومة عن قضيتهم.

٢١- وقالت إحدى الممثلات إن حكومتها قد بدأت بالفعل في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في إطار سياساتها الوطنية للتنمية الحضرية، مع التركيز بوجه خاص على معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية.

٢٢- وتساءل ممثل آخر، وهو يذكر بما شهدته عملية الموئل الثالث من تركيز على تمويل المدن الذكية، عن الكيفية التي يمكن بها للحوار بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الأعمال والصناعة، أن يكفل بأن النقاش الرفيع المستوى، الذي يدعمه موئل الأمم المتحدة، قد أخذ في اعتباره الابتكار الاقتصادي والتكنولوجي، الذي يكتسي بالنسبة إلى المدن أهمية كقواعد ومعايير.

٢٣- وقال السيد جوسلين إن مفهوم المدن الذكية لا يزال جديداً نسبياً، وإنه ينبغي إشراك شركات القطاع الخاص بدرجة أكبر بكثير في التعريف به. فمن مصلحة هذه الشركات والسلطات على حد سواء استكشاف السبل المختلفة التي يمكن تعزيزه من خلالها، كما أن للمؤسسات الأكاديمية كذلك دوراً تضطلع به في هذا الصدد.

٢٤- وقالت السيدة سمولدرز إن تبادل المعلومات فيما بين الشركاء أمر أساسي من أجل رفع الحوار إلى مستوى أعلى.

٢٥- وقال ممثل الأمانة، وهو يقدم موجزاً لفحوى مختلف المداخلات في الدورة الحالية، إنه يمكن تلخصيها في كلمات ثلاث هي الإدماج والابتكار والتكامل. وفيما تعلق بالإدماج فإن الرسالة كانت هي أن المدن تجتذب أنواعاً مختلفة من الناس، وأنه يتعين عليها أن تتبنى وتنشئ فضاء آمناً للتنوع، وهو الأمر الذي يقتضي التزاماً بمشاركة أصحاب المصلحة. أما فيما يتعلق بالابتكار فقال إن المدن قد صورت على أنها بوتقات ابتكار، غير أن الابتكار يحتاج إلى الرعاية وإلى النشر بنشاط كي يستطيع تحقيق آثار ونتائج. وأما بخصوص التكامل، فقد أُعطيت أمثلة عن التكامل الرأسي، ما بين القطاعات، والتكامل الأفقي، في مختلف دوائر الحكم وفي عمل كيانات الأمم المتحدة.

باء- الجلسة المواضيعية ١: تعزيز إمكانية الحصول على سكن ملائم ومستدام

٢٦- شارك في حلقة النقاش كل من السيد سادات منصور نادري وزير التنمية الحضرية والإسكان في أفغانستان، والسيد كريس باريومونسي وزير الدولة للإسكان، والسيد جياسيلان نافاراتنام نائب المدير العام لإدارة الإسكان الوطنية التابعة لوزارة الرفاه الحضري والإسكان والحكم المحلي في ماليزيا، بالنيابة عن السيدة داتوك حليمة محمد صادق نائبة وزير الرفاه الحضري والإسكان والحكم المحلي في ماليزيا، والسيد إميل-ليونارد أوغنيمبا الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والتنمية البشرية بأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والسيد ديفيد آيرلاند مدير مؤسسة البناء والإسكان الاجتماعي، والسيدة كلير سابو الرئيسة التنفيذية للموئل من أجل البشرية في نيوزيلندا.

١- عروض المشاركين في حلقة النقاش

٢٧- تحدث السيد نادري في كلمته عن حالة الإسكان في أفغانستان، فقال إن توفير السكن والخدمات للجميع يمثل إحدى الركائز الثلاث لبرنامج الأولويات الوطنية الحضرية، الذي وُضع استجابة للتحديات القائمة. ومن بين تلك التحديات توفير مساكن بأسعار ميسورة التكلفة للفئات ذات الدخل المنخفض، وللاجئين النازحين، ولعدد كبير من سكان المستوطنات العشوائية، مع مراعاة الطلب المستقبلي المنتظر أن يتولد نتيجة لارتفاع نسبة الشباب بين السكان. غير أن هذه الوضعية مثلت في حد ذاتها فرصة إيجابية، حيث إن صناعة

بناء المساكن عززت النمو الاقتصادي وشجعت خلق فرص العمل اللازمة لتعزيز الاستقرار وتحقيق السلام في بلد خارج من نزاع. ويجري حالياً إعداد برنامج وطني للإسكان، بشراكة مع موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي، كما أنشئت مؤسسات ادخار مجتمعية لمساعدة من لا يستطيعون الحصول على رهون عقارية. وهناك حاجة لاستكمال الإطار القانوني بعد ٤٠ عاماً من الحرب الأهلية في البلد، ونظراً لأن وزارته، بصفتها الهيئة الرئيسية في مجال صنع السياسات والتنظيم في المناطق الحضرية، تعمل على استكشاف أفضل الممارسات على الصعيد العالمي من أجل محاكاتها، وتعتمد على شركائها المؤسسيين لضمان أن يظل الإسكان محوراً رئيسياً للتركيز من أجل خلق الاستقرار وحس الملكية وتوفير فرص العمل لسكان البلاد.

٢٨- وركز السيد باريومونسي في حديثه على قضايا الإسكان في أوغندا، وقال إن من المتوقع أن يسجل العجز في مجال الإسكان في بلاده زيادة كبيرة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني. وقد وُضعت سياسة وطنية جديدة للإسكان بهدف توفير مساكن ملائمة وبأسعار معقولة للجميع، مع بذل جهود لترجمة تلك السياسة إلى تدخلات ميدانية مجدية، سعياً إلى سد فجوة السكن. وأضاف قائلاً إن حكومته توجه المزيد من الاستثمارات إلى الإسكان، بما في ذلك لصالح العمال الأساسيين، وإنها تعمل مع البنك الدولي لمعالجة مسألة نقص قروض السكن الميسورة الكلفة، وذلك عن طريق ضمان الحصول على تمويل منخفض الفائدة. وقال إن الحكومة أنشأت بالإضافة إلى ذلك تعاونيات للإسكان، واستكشفت تقنيات جديدة في البناء، سعياً إلى توفير مساكن دائمة بكلفة منخفضة.

٢٩- أما السيد آيرلاند فأشار في سياق عرضه إلى أن كلمات المتدخلين السابقين تؤكد بأن مشكلة القدرة على تحمل تكاليف السكن أصبحت اليوم مشكلة عالمية، ولم تعد تقتصر على نصف الكرة الشمالي. وكمثال على الخطط اللافتة للنظر والمبتكرة للتغلب على هذه المشكلة، أشار إلى الصناديق الاستئمانية لأراضي المشاع، حيث تملك المجموعة الأرض، فيما المنازل المقامة عليها منازل في ملكة فردية، مما جعل أسعار المنازل لا تتأثر بأي ارتفاع في أسعار الأرض. وفي إشارة مشجعة، أصبح النظام الآن يستخدم في تحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وحُولت المستوطنات العشوائية إلى صناديق استئمانية لأراضي المشاع، مما مكن المجتمعات من جمع أموال مقابل قيمة الأرض والتحسين إلى حد كبير من نوعية الإسكان والهياكل الأساسية، مع الإبقاء على القدرة على تحمل تكاليف السكن.

٣٠- أما السيد نافاراتنام، فقال في كلمته، التي ألقاها بالنيابة عن السيدة صادق، إن ماليزيا تتعامل مع الإسكان بوصفه قطاعاً إنتاجياً وأعطت الأولوية القصوى للسكن المنخفض الكلفة. إن برنامج التحول الوطني في البلاد قد امتد على نطاق واسع من أجل تلبية الطلب المتزايد على المساكن بأسعار معقولة، وكان من المقرر في هذا الصدد أن يحقق أهدافه في وقت مبكر. وأطلقت الحكومة برنامجاً لتنمية الإسكان يعرف باسم PR1MA، وتعمل الآن على وضع سياسة وطنية للإسكان تهدف إلى توفير مساكن ميسورة التكلفة بوصفها شكلاً من أشكال الصالح العام. كما أنها تستوعب تكاليف الهياكل الأساسية ذات الصلة، بما في ذلك نظام النقل الجماعي السريع، وتعمل على إنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية يمكن من خلالها تبادل المعلومات الكاملة من أجل التخطيط لاحتياجات البلاد.

٣١- وأما السيد أوغنيمبا فقال في عرضه إن أعداد الناس الذين يعيشون في مساكن غير لائقة ومستوطنات عشوائية، وكثير منهم في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، تظهِر صورة قاتمة. ومن ثمة فإن مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تعمل على تحسين ظروف سكان الأحياء الفقيرة في منطقتها، وذلك من خلال البرنامج التشاركي لتحسين الأحياء الفقيرة (PSUP)، الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة

والمفوضية الأوروبية، مع حرصها، على الصعيد العالمي، على أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الخطة الحضرية الجديدة. ويركز البرنامج التشاركي على تحقيق الرؤية الاستراتيجية المبينة في أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف ١، المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، والهدف ١١، المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة، كما أنه أحرز تقدماً في العمل من أجل تحقيق الشمولية، للتغلب على الشعور بالإقصاء الذي يعاني منه سكان الأحياء الفقيرة، وذلك بإدماجهم في الملكية وفي صنع القرار. وقامت بلدان كثيرة في مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أيضاً بتحسين سياساتها المتبعة في مجال الإسكان، من أجل جعلها أكثر شمولية، وعالجت مسألة الأحياء الفقيرة بوصفها أولوية، بما في ذلك تغيير النظرة السلبية التي ترى في تلك الأحياء أحياء غير قانونية. وأضاف قائلا إن أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص يساعدون في تمويل الأعمال الرامية إلى معالجة القضايا المتعلقة بالأحياء الفقيرة، وهي القضايا التي تمثل مشكلة معقدة تتطلب بذل جهود متواصلة للتغلب عليها.

٣٢- ووصفت السيدة زابو أعمال الموئل من أجل الإنسانية في عرضها الذي قدمته، وأشارت إلى أن الموئل قام ببناء منازل لائقة بسيطة في العديد من البلدان على مدى السنوات الأربعين الماضية، ورحبت بالخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما اعتراف الخطة بالسكن اللائق باعتباره أمراً حيوياً لمستوى معيشي كاف للأسر المعيشية، وكمنصة متكاملة لتحسين المدن. وأضافت أن التزامات منظمتها بتنفيذ الخطة لم تعكس التحديات المتزايدة التعقيد والمتداخلة التي تواجه العالم فحسب، بل استجابت أيضاً للحاجة المعترف بها لإقامة شراكات جديدة. وأوضحت دور منظمتها في التصميم الجماعي لنهج جديد للتنمية الإسكانية في دولة تونغا الجزرية الصغيرة النامية وتجربته، وقالت إن النهج يحتوي على الكثير الذي يفيد العالم بشأن القدرة على الصمود والإمكانات البشرية. وأدى الحصول على مساكن كافية وبأسعار معقولة إلى تعزيز كرامة الإنسان والتوقعات، بينما تكون المدن والأمم المدعومة بطاقات التنمية البشرية وهو مسعى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير مأوى لائق. وقالت إن منظمتها تتطلع إلى التنفيذ الفعال والخاضع للمساءلة للخطة الحضرية الجديدة وتسعى إلى إقامة شراكة مع الآخرين في بناء عالم حضري جديد يركز على الناس حيث يكون لكل فرد مكان لائق للعيش فيه.

٢- المناقشات

٣٣- قال السيد سادري، في المناقشات التي تلت ذلك، إنه ينبغي للحكومات أن تنشئ أولاً بيانات عن الإسكان، تلي ذلك سياسات الإسكان ثم وضع القوانين والأنظمة المناسبة. وقال إن قوانين الإسكان في بلده هي إما غير موجودة أو ظلت دون تغيير طوال عقود الحرب الأهلية وتحتاج إلى التحديث. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستنظر الحكومة إلى بلدان أخرى تمر بنفس الحالة من أجل استلهام تجاربها .ويتعين أيضاً على الحكومة أن تقدم حوافز للقطاع الخاص من أجل إنشاء مساكن للفقراء. ومع اتباع النهج الصحيح، فقد يكون من الممكن توفير مساكن ميسورة التكلفة لهؤلاء الذين يحصلون على مرتبات أساسية.

٣٤- وقال السيد باريومونسي إن جميع هياكل الإدارة، من الأعلى إلى الأسفل، تشكل جزءاً من حل مشاكل الإسكان، وأن عليها أن تعمل معاً من أجل وضع سياسات وإجراء إصلاحات قانونية. ويجب على الحكومات المركزية والمحلية اتخاذ إجراءات لتوفير مساكن ميسورة التكلفة لجميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في مساعيها لتحقيق هذه الغاية.

٣٥- وقال السيد إيرلاند فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام المختلط للأراضي والمزج الاجتماعي إن مشاركة القطاع الخاص والإعانات في مجال الإسكان العام كانت بمثابة أهداف جديرة بالاهتمام لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر وقيود. ولذلك يشجع السيد إيرلاند الوزارات على النظر في أساليب غير تقليدية لتلبية احتياجات الإسكان، مستشهداً بمثال مخطط لتعليم تقنيات البناء للمجتمعات المحلية التي تمكنت بعد ذلك من بناء منازلها بسرعة وبتكلفة زهيدة.

جيم- الجلسة المواضيعية ٢: التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام

٣٦- أدار السيد مارك إيدو الجلسة وكان أعضاء حلقة النقاش هم السيد هومايون فايز مدير وزارة التنمية الحضرية والإسكان في أفغانستان؛ والسيدة فرداوس أوسيدهوم، منتدى المدن الوسيطة، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛ والسيد أتسوشي كوريساوا كبير مديري الأبحاث في منظمة تحسين المعاملات العقارية ومستشار بوزارة الأراضي والهياكل الأساسية والنقل والسياحة في اليابان؛ والسيدة تيريزا بوتشيا عضوة الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية؛ والسيد هينك أوفينك المبعوث الخاص لشؤون المياه الدولية، هولندا؛ والسيدة إيسا كيرابو كاسيرا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ونائبة المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة.

٣٧- وقال مدير الجلسة خلال افتتاح الجلسة، إن موضوع الدورة كان بشأن ''التفكير المترابط''، أو نهج كان عمودياً وأفقياً على حد سواء: رأسياً لكونه ينطوي على مشاركة جميع مستويات الحكومة، فضلاً عن مختلف أصحاب المصلحة، للعمل معا في عملية التخطيط، وأفقياً لأنه ربط الأفكار والإجراءات لجميع العناصر الفاعلة. وأشار إلى أن التخطيط ينبغي أن يكون بمثابة شبكة، تدمج الجوانب الرأسية والأفقية معاً.

١- عروض المشاركين في النقاش

٣٨- قال السيد فايز، في عرضه، إن التخطيط الحضري مسألة رئيسية وأداة قيمة للتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراع.. وشدد على الحاجة إلى التخطيط على المستويين الرأسي والأفقي في الوقت المناسب وضمان التخطيط الحضري المتكامل التعاوني والتآزري في البلدان التي تشهد تحضراً سريعاً، ولاحظ أن المشاكل تنشأ عندما تعالج السلطات المختلفة المسائل نفسها بشكل منفصل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى سوء التخطيط وتأخره في كثير من الأحيان إلى توسيع المستوطنات غير الرسمية التي تمثل ٧٠ في المائة من المناطق الحضرية في كابول. ونتيجة لذلك، ولأن سكان تلك المستوطنات يفتقرون إلى سندات ملكية، فإنهم لم يدفعوا الضرائب على منازلهم، وكانت النسبة المتبقية وهي ٣٠ في المائة تدفع رسوم الخدمات الحضرية لجميع السكان. وبالنظر إلى الحاجة إلى تنفيذ نهج متكامل للتخطيط الحضري يشمل الجمهور بطريقة استشارية، أوضح السيد فايز أنه تم إنشاء مجلس حضري أعلى في أفغانستان من أجل أصحاب المصلحة في التخطيط الحضري والمجتمع المدني للعمل معا. ويمثل التوسع الحضري المستدام فرصةً لتحقيق التنمية المستدامة في حال إدارته بشكل جيد.

٣٩- وشددت السيدة أوسيدهوم في عرضها على الأهمية التي توليها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة للدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في إضفاء الطابع المحلي على الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذها في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، كانت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة تقدم الإرشاد من خلال أنشطة التوعية والرصد والتعلم لضمان اتباع نهج مشترك إزاء هذا التنفيذ. وشددت على أن قيمة حياة الإنسان تنال الاعتبار الأول في عمل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، ويجب على الحكومات المحلية، بصفتها ممثلة لمواطنيها، أن تحافظ على هذه القيمة عند النظر في نوع المدن التي ترغب في بنائها لشعوبها.

ولا ينبغي اعتبار المدن مجرد أسواق للمعاملات الاقتصادية بل يجب اعتبارها بيئات مناسبة لحياة الناس اليومية. ومن الضروري إعادة النظر في النهج المتبع إزاء المدن، وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة أدوات لتوجيه الحكومات المحلية في تخطيطها الحضري والعمل مع المجتمع المدني والمسؤولين في البلديات والممثلين المنتخبين لتحقيق رؤية متكاملة لهذه الأماكن. وفي معرض وصفها لبعض هذه الأدوات، شددت السيدة أوسيدهوم في الختام على أن التخطيط أساسي للتوزيع المكاني للخطة الحضرية، وأنه لا يمكن تحقيق تلك الرؤى أو التنفيذ أو الرصد بدون التخطيط.

٤٠- وأشار السيد كوريساوا في عرضه إلى أنه في حين أن لكل بلد نظامه الخاص بالتخطيط، فإن تغطية التخطيط تميل إلى أن تكون هي نفسها على الصعيدين المحلي والبلدي. وعلى المستويات العليا - المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات والمستوى الوطني - يختلف التخطيط على نطاق واسع، لأنه يتسم بطابع استراتيجي ولا يستهدف كثيراً التنفيذ. ومع ذلك، فإن التخطيط في تلك المستويات العليا له أهمية رئيسية، وتعد اليابان من بين البلدان القليلة التي لديها نظم تخطيط متطورة ومنسقة تنسيقاً جيداً على جميع مستويات الحكومة. وخلافاً للعديد من البلدان المتقدمة النمو، شهدت اليابان مؤخراً نسبياً - خلال الخمسين أو الستين سنة الماضية - تقدماً من وضع بلد نام، ولذلك فإن كفاحها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي السريع والتحضر ولضمان تحقيق تنمية متوازنة موثق بصورة جيدة، ويوفر مصدراً قيماً للمعرفة. وقد أفادت تجربة اليابان في هذا الصدد إطار عمل هيوغو وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث على نطاق واسع. ومن المؤسف، أن تلك المعارف لم تنعكس على نطاق واسع في المنشورات التي نشرت باللغة الإنكليزية المتعلقة بالموضوع ولا يزال استخدامها مقصوراً على المشاريع التعاونية التقنية الدولية اليابانية. وقال إنه يسره بالتالي أن يذكر أن اليابان قد تعهدت في الموئل الثالث بإنشاء منصة جديدة لتبادل الخبرات والمعرفة وبدأت العمل في هذا الصدد مع موئل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأصحاب المصلحة الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اليابان، من خلال تلك المبادرة، تقديم المزيد من المساهمات في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، والمبادئ التوجيهية الدولية لموئل الأمم المتحدة بشأن التخطيط الحضري والإقليمي.

٤١- وركزت السيدة بوتشيا في عرضها على دور المرأة في التخطيط الحضري والتدابير اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتكون إطاراً لتمكين المرأة. وأشارت إلى أن التوسع الحضري والنمو الديمغرافي سيستمران بوتيرة سريعة طوال القرن الحادي والعشرين، وشددت على ضرورة أن يتكيف التخطيط الحضري مع المتطلبات والأدوار المختلفة للرجل والمرأة، ودعت إلى وضع نموذج جديد بصورة أكثر فعالية من شأنه أن يجعل المدن أكثر انصافاً. وتنتقل النساء من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سعياً إلى الحصول على عمل والخروج من دائرة الفقر والعنف والتمييز الجنساني؛ غير أن الثقافات ونظم القيم والمعتقدات والسياسات والبرامج الإنمائية لم تتغير بنفس الوتيرة، ولا يزال التمييز القائم على نوع الجنس منتشراً على نطاق واسع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أن دراسات موئل الأمم المتحدة أظهرت أن التحضر مرتبط بازدهار المرأة إلا أنها قالت إن عدداً قليلاً من النساء يستفدن فعلاً من النمو الاقتصادي للمدن. ولذلك، كان من الضروري، عند تحليل الاحتياجات المحددة للمرأة أثناء عمليات التصميم والتخطيط الحضريين، الحصول بانتظام على إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل إيجاد الحلول الأنسب وتحديد الأثر الحقيقي للسياسات الحضرية.

٤٢- وافتتح السيد أوفينك ملاحظاته بالإشارة إلى الفصل الأساسي بين سياسات التخطيط السابقة والمستقبلية. وقال إن المخاطر المستقبلية ستكون أكثر تعقيدا، وإن كانت مترابطة أيضاً، وتدعو إلى اتباع نهج

أكثر شمولية. وكانت آثار المخاطر مترابطة بشكل خاص على نطاق المدن، وكان التخطيط والتصميم عاملين أساسيين للتصدي لها. وأَدرَجَ خمسة عناصر رئيسية لتحويل نهج شامل طويل الأجل للتخطيط إلى عمل: المشاريع التي كانت مبتكرة وتحويلية بصورة مثالية؛ وخطة، لمنع المشاريع من مجرد وقوع حوادث؛ وعملية شاملة توائم الإمكانات العالمية مع قدرات الأماكن المعرضة للخطر وفي التنمية؛ والشفافية، التي كانت شاملة وعملت على بناء القدرات؛ والتصميم، الذي مزج كل شيء معاً، وجعل الأمور قابلة للتنفيذ، والأهم من ذلك أنه كان ملهماً وطموحاً. وأخيراً، قال إن العمل بشكل منفصل كان غير فعال، وكان من الضروري أحياناً تجاوز الطرق القائمة للقيام بالأشياء. وقد حققت مختبرات التخطيط والتصميم الحضريين التابعة لموئل الأمم المتحدة ذلك من خلال خلق مكان آمن للناس للالتقاء والتعاون وتحسين فهمهم وتطلعاتهم وتحقيق مستوى أفضل من التنفيذ. وكانت المختبرات ذات تكنولوجيا ثابتة الجدوى؛ وتمثلت الخطوة التالية في تكرارها وتوسيع نطاقها من خلال المشاريع من أجل البدء في تغيير السياسات والتخطيط واستراتيجيات الاستثمار، وبناء التحالفات. وقال السيد أوفينك إن المختبرات كانت إحدى الطرق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بسرعة، من خلال الجمع بين الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.

٤٣- وقالت نائبة المدير التنفيذي في ملاحظاتها إن مختبرات التخطيط والتصميم الحضريين أظهرت أنها فعالة في تبديد الغموض وتبسيط التخطيط بوصفها أداة تقنية، في سياقات التنمية والأزمات على السواء. وتتمتع المختبرات بميزة الجمع بين التخطيط المكاني مع عملية المشاركة، وقيادة المشاركين إلى التفكير في التشريعات والإدارة، فضلاً عن نموذج الأعمال التجارية. وانتقلت إلى نقاط أخرى ذكرها بعض المحاورين، فقالت إنه ليس كل ما يحدث في المدن تحت سلطة رؤساء بلدياتها، كما أن السياسات الحضرية الوطنية في الخطة الحضرية الجديدة مهمة لأنها مكنت الحكومات من التعامل مع السلطات المحلية بشكل بناء واستراتيجي. وفيما يتعلق بمسألة التنفيذ، لاحظت أن التوسع الحضري الأسرع يحدث في المدن الثانوية التي لا تملك الموارد اللازمة ولم تحز على اهتمام القيادة. وفي هذه المدن على وجه الخصوص تكون الروابط بين الحضر والريف مهمة، ومن شأن *المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي* التي أصدرها لموئل الأمم المتحدة، أن تساعد القادة الوطنيين في تحسين تلك الروابط. وأخيرا، انتقلت إلى مسألة المستوطنات غير الرسمية والأحياء الفقيرة، فقالت إنه على الرغم من أن العمل حتى الآن يتكون أساساً من الاستجابة لأزمة الفقر الحضري إلا أن الخطة الحضرية الجديدة سوف تساعد أصحاب المصلحة على النظر فيما وراء ذلك والتخطيط المسبق والتفكير بشكل استراتيجي.خلال المناقشات التالية، ورداً على استفسار بشأن دور القطاع الخاص، أشار السيد أوفينك إلى أن القطاع الخاص يتضمن الكثير من العناصر الفاعلة. فعلى سبيل المثال فإن الأكاديميات ضرورية لإجراء البحوث التي تعزز من فهم نقاط الضعف والتكافل مما يؤدى إلى توفير الفرص لإجراء التغييرات التحويلية وبناء القدرات. كما أن هناك حاجة إلى القطاع الخاص لما يتضمنه من خبراء وما يقدمه من أموال. وأضاف قائلاً إن من المهم لنجاح التنفيذ الاستثمار في عملية وضع المشروعات لتحقيق أقصى قيمة مضافة مما يحدث الفرق في نجاح المشروع. ويعنى ذلك وضع الخبرات الصحيحة في مكانها السليم من مرحلة البحث حتى مرحلة التنفيذ، ومشاركة كل فرد لبناء الثقة مع الشركاء من القطاعين العام والخاص، والمجتمعات المحلية والأفراد واختبار حالة قطاع الأعمال. غير أنه يتعين في نفس الوقت النهوض بقدرات تقييم المشروعات لكي يتسنى لقطاع الأعمال أن يدرك على نحو سليم القيمة المضافة الناشئة عن نهج متكامل يسفر عن مشروعات مبتكرة وشاملة.

٤٥- وقال أحد المشاركين إنه يتعين لكي تصبح الخطة الحضرية الجديدة أكثر من مجرد شعارات سياسية، أن يؤخذ في الاعتبار لا البنية التحتية والإسكان والنقل فحسب بل وكذلك بعض الجوانب الأخرى مثل السكان

المتضررين من الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين. كما أشار إلى الاتجاه العام للتركيز على العواصم الكبرى واقترح أن تؤخذ المدن المتوسطة الحجم على نحو جاد بنفس القدر لكي تضمن الخطة الحضرية الجديدة التغلب على التحديات القادمة. واتفقت السيدة أوسيدهوم مع ذلك، وأضافت أن الإجراءات التي اتخذت بشأن المدن المتوسطة الحجم كانت لها تأثير على الأراضي بأكملها نتيجة لصلاتها القوية بالريف والحضر. كما أكدت الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في تطوير المدن المتوسطة الحجم. وأخيراً استرعت الاهتمام إلى المنبر العالمي الأول بشأن المدن المتوسطة الحجم الذي سيعقد في المغرب في أيار/مايو ٢٠١٨.

دال– الجلسة ٣ – جوانب التآزر وتمويل التوسع الحضري المستدام

٤٦– أدار هذه الجلسة السيد مارك ايدو وشارك في النقاش السيد ميشيل نولان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة العالمي للمدن المندمجة، السيد فريدريك فالبير الأمين العام للمجلس العام للبلديات والمناطق الأوروبية، السيد جان كلاود مبوينتشو وزير الإسكان والتنمية الحضرية، الكاميرون، والسيد استبراق الشوق نائب وزير التشييد والإسكان والبلديات والأشغال العامة، العراق، والسيد وليام بريت جوينر رئيس التمويل العالمي للمساكن، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، والسيد كارلوس استواردو باريلاس استرادا وزير الاتصالات والبنية التحتية والإسكان، غواتيمالا، والسيدة جينيفر توبينج، المنسقة التنفيذية لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٧– وافتتح مدير الجلسة النقاش بأن قال إنه في حين أن الخطة الحضرية الجديدة توفر فرصة للتوسع الحضري المستدام، فإن تمويل تنفيذها يعتبر عنصراً مهما. إن الأمر يتجاوز وضع أشكال جديدة للتمويل أو الرهن أو حق حيازة الأراضي، مما يعني ضرورة تطبيق نهج رأسي وأفقي للاستفادة من كل من النماذج الاقتصادية القائمة والجديدة.

١– عروض المشاركين في النقاش

٤٨– قال السيد نولان في العرض الذي قدمه إن إقامة الشراكات الصحيحة بين القطاعين العام والخاص تعتبر من العناصر الهامة في تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة وضمان التنمية الحضرية المستدامة. ويعمل برنامج المدن، ومبادرة الأمم المتحدة العالمية بشأن المدن المندمجة طوال خمسة عشر عاماً لوضع نموذج ناجح للشراكات بقيادة المدن وبالتعاون مع منظمات القطاع العام الملائمة برؤية سليمة وحوكمة ضرورية. وأمكن من خلال هذه الشراكات الارتقاء بالأنشطة بدعم من طائفة عريضة من أصحاب المصلحة على مستوى الأمم المتحدة والحكومات الوطنية بهدف اجتذاب التمويل. وبعد أن أشار إلى أن معظم الاستثمارات في المدن كانت للقطاع الخاص، قال إنه يتعين الاستفادة من الاستثمار في دعم الخطة الحضرية الجديدة بتوفير استثمارات القطاع الخاص، والحوكمة الجيدة، والشراكات السليمة فيما بين القطاعين العام والخاص انطلاقاً من الطلب على مستوى المدن. كذلك يتعين تحقيق التآزر مع الجامعات ومدارس قطاع الأعمال، والمستثمرين والمنظمات لدعم توفير الأموال الأساسية للمشروعات على المستوى الملائم. واعترف بأن نموذج الدول الإسكندنافية التي تمارس تقليداً عريقاً على صعيد تمكين البلديات هو نموذج مهم بشكل خاص.

٤٩– وبدأ السيد فالبير عرضه بالقول إنه لا يمكن أن توجد تنمية دون تنمية محلية، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية محلية دون استثمار، ولا يمكن أن يتحقق الاستثمار دون تمويل. وبعد أن أشار إلى أن ٧٠ في المائة من الاستثمارات العامة في أوروبا تتحقق على المستوى المحلي وأثبتت أنها دافع كبير للتنمية، قال إن من الضروري في

سياق الخطة الحضرية الجديدة دعم تمكين الحكومات المحلية من خلال التمويل والشراكات فيما بين الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية والسلطات الأعلى من الوطنية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ويتعين كما اعترف في خطة عمل أديس أبابا زيادة الاستثمارات على المستوى المحلي لتنفيذ الخدمات والهياكل الأساسية العامة الرئيسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن انخفاض عائدات الحكومات المحلية في الكثير من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً أدى إلى زيادة الثغرات في الخدمات والهياكل الأساسية والعشوائيات، مما أدى إلى إضعاف إنجازات أهداف التنمية للألفية خلال العقد الماضي.

٥٠- وقال السيد مبوينتشو في العرض الذي قدمه إن قضايا التمويل والتنسيق تشكل عناصر هامة للتنمية الحضرية بالنظر إلى أنها تتعلق بصورة مباشرة بحيازة الأراضي وفرض الضرائب. وكانت هذه المسائل تثير قلقاً بالغاً لدى جميع البلدان الأفريقية بما في ذلك بلده الكاميرون، وكان من الضروري وجود هياكل لتنسيق جميع التدابير المتعلقة بالتمويل ومختلف مصادر التمويل. وعلى ذلك فقد أنشأت الكاميرون، عقب مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية الذي عقد في فانكوفر، كندا عام ١٩٧٦، وزارة للإسكان والتخطيط الحضري. غير أنه يتعين أن يتم التخطيط بطريقة متكاملة بمشاركة الهيئات الأخرى مثل الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والتخطيط الحضري وعن المالية. وقال ، وهو يصف التدابير التي طبقتها الكاميرون منذ ذلك الوقت، إن الهياكل الجديدة أتاحت وضع المبادرات العقارية وإجراء تغييرات واسعة على أعمال التخطيط والإدارة الحضريين، وكان يتعين على الدولة أن توفر الاستثمارات وأن تدعم السلطات المحلية واللامركزية بالنظر إلى أن السلطات المحلية قد أصبحت، إعمالاً لقانون عام ٢٠٠٤ للبلد بشأن التخطيط الحضري، صاحبة المصلحة الرئيسية في التنمية الحضرية. وبعد أن شدد على أهمية التعاون الدولي في تمويل التنمية الحضرية، أشار إلى أن مدن الكاميرون تشكل ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإنها لم تستفد بنفس القدر من إنتاجها. وكان من الضروري أن تركز الحكومات وأولئك المسؤولون المشاركون في الإدارة الحضرية، أثناء تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، على ما تنتجه المدن والبلدات، وإجراء تغيير في التفكير عن المدن. إذ ينبغي أن تتمكن المدن من أن تستهلك مثلما تنتج. إن ازدهار المدن يمثل أهمية كبيرة للمناطق الريفية أيضاً وأشار إلى دعوة موئل الأمم المتحدة إلى تحقيق توازن بين التنمية الريفية والحضرية، وأكد أن الجهود تُبذل في الكاميرون لإعادة التفكير في سياساتها الحضرية على هذا الأساس.

٥١- واستعرض السيد الشوق، في العرض الذي قدمه خبرات بلده الاستثنائية في استخدام التمويل في إعادة تأهيل مدنه، وإعادة السكان إلى المناطق المتضررة من النزاع. وتناول على وجه الخصوص المقاطعات الشمالية الثلاث التي تعرضت لأشد الضربات من أنشطة الدولة الإسلامية في العراق والشرق مما أدى إلى تدمير المدن جزئياً أو كلياً، ووقف جميع أشكال التنمية والنزوح الجماعي للسكان. وتفتقر هذه المقاطعات إلى القواعد والسلطات الإدارية، وتواجه تحديات هائلة. وكان يتعين بعد تحرير هذه المناطق أن تخطط الحكومة بسرعة لتمكين السكان المشردين من العودة والعيش في مناطقهم، من خلال الاضطلاع بأعمال إصلاح الهياكل الأساسية وإمدادات المياه والإسكان وإزالة الألغام، وإزالة الأنقاض وصيانة الطرق. وكان عمل الحكومة الوطنية مع القطاع الخاص عنصراً رئيسياً في نجاح هذه الجهود. ويتعين إجراء التخطيط المتكامل لإشراك البلدان الأخرى في الإقليم، والمنظمات الدولية وفقاً لخبراتها، ولضمان المساعدة من المجتمع الدولي بشكل عام. وفي الختام شدد على أنه يتعين اكتساب الدروس القيمة من هذه الخبرات الخاصة بالتشييد.

٥٢- ولدى تناول السيد جوينر مسألة جوانب التآزر والجوانب الهامة الخاصة بالتمويل خلال عمله، ذكر الوقت والحجم باعتبارهما العنصرين الرئيسيين في جوانب التآزر في التنمية الحضرية وتمويل البنية التحتية الخاصة

والعامة. وأوضح قائلاً إن تمويل أنواع الأصول المعنية مثل شبكات الطرق والإسكان يحتاج إلى آفاق طويلة الأجل تسمح بإصدار سندات لمدة عشرين إلى ثلاثين عاماً وقروضاً طويلة الأجل. ولا يتمكن معظم الناس في الأسواق الناشئة، حيث يرتفع التضخم وأسعار الفائدة المصرفية المرتفعة، من الاقتراض الطويل الأجل نظراً للمبالغ التي تُسدد مقابل الفائدة. ولذا كان من المهم توفير بيئة الاقتصاد الكلي بمعدلات فائدة منخفضة بدرجة كافية لتمكين معظم الناس من الاقتراض لشراء المساكن وتمكين المدن من الاستثمار وإصدار السندات، والاقتراض من الأسواق. وشدد، مستخدماً كولومبيا كمثال، على الأهمية الأساسية لخفض معدلات التضخم ضمن جملة أمور، وإنشاء مؤسسات مثل صناديق التقاعد الخاصة التي تتيح إصدار السندات، والشفافية والكفاءة في الجوانب المالية لمؤسسات القطاع العام. وقال إن اتباع رؤية سليمة منذ البداية يمكن أن يؤدي إلى إقامة التآزرات بمرور الوقت من خلال التمويل الطويل الأجل ومشاركة مختلف مستويات الحكومة. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني وهو الحجم، أشار إلى الطلب الكبير على الإسكان في المستقبل وخاصة في الاقتصاديات النامية، وقال إن الشراكة مع السلطات المحلية والوطنية ضرورية في نطاق إطار قانوني وتنظيمي يتيح إصدار السندات الطويلة الأجل، وإتاحة القروض للسكان من ذوى الدخل المنخفض.

٥٣- وأشار السيد بارياس في بيانه إلى أن غواتيمالا هي البلد الأقل توسعاً حضرياً في منطقة تحتل مكان الصدارة في العالم في مجال التوسع الحضري. وقال إن حكومته تسعى إلى جعل التوسع الحصري العمود الفقري للعملية الإنمائية، وتركيز الاستثمارات العامة والخاصة في نفس الوقت في المدن الثانوية، لكونها الأسرع نمواً، ولما يلزمها من استثمارات لتعزيز قدرتها على المنافسة. وإجابة على سؤال من الميسر، أكد على أهمية فعالية الشراكات العامة والخاصة. واستعرض المشاريع المحددة التي ينفذها بلده، فأكد على الحاجة إلى الشفافية في تحليل المشاريع وفوائدها المتوقعة، بهدف تحديد ما يلزم من استثمارات وما سيجنيه مستثمرو القطاع الخاص من عائدات. وقال إن الحكومة الوطنية لبلده، اعترافاً منها بعدم قدرة الحكومات المحلية على الاستثمار، حتى في تهيئة الظروف لاجتذاب الاستثمارات، تتبع نهجاً قائماً على المشاركة في التعاون مع الحكومات المحلية في مجال التخطيط السليم، من أجل التأكد من فهمها كما ينبغي للصلة بين المناطق الريفية والدور الاقتصادي للمدن. وأخيراً أشار إلى أن ٦٠ في المائة من سكان غواتيمالا يعملون في القطاع غير الرسمي، ولذلك فليس بوسعهم تأمين القروض لأغراض الإسكان، ووصف مبادرة تهدف إلى معالجة ذلك الوضع، وهي إنشاء صندوق ضمان لتشجيع المؤسسات المالية على منح القروض للعاملين في القطاع غير الرسمي، وأكد أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد.

٥٤- وبدأت السيدة توبينغ كلمتها بالقول إن مفهوم التآزر والتمويل هو بيت القصيد في مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، الذي أنشئ للنظر في تصميم الصكوك المالية والإدارة، من أجل دعم الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأضافت أن الوكالة اكتشفت، في سياق معالجتها للتمويلات المشتركة والمتضافرة، أن تصميم التمويلات والأدوات المالية له تأثير قوي على التعاون والتآزر والفعالية والتحول، وعلى نوع التغيير المفضي إلى التحول الذي يمكن إحداثه، فضلاً عن إدارة المخاطر. ومضت قائلة إن الأدوات المالية المصممة خصيصاً لتوفير حافز للتعاون يمكن أن يكون لها أثر يُفضي إلى التحول، عن طريق التقريب بين الشركاء، وهي أكثر فعالية من حيث التكلفة بسبب التخلص من الازدواجية. وأشارت إلى أن مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، بعد أن عمل على إعداد مخطط لمشهد التمويل التآزري، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، وبرنامج المدن التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وغير ذلك من الشركاء عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وجد أيضاً أنه بالرغم من وجود مبادرات في مجال الشراكات والاستثمار، ليس

ثمة سوى القليل من أشكال التمويل التي تدعم التحالف من أجل تنفيذ جدول أعمال مشترك. ولذلك فقد انتهز المكتب وشركاؤه الفرصة، في سياق التحضير للموئل الثالث، لمعالجة تلك الثغرة، فأعد خريطة الطريق لتطوير مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة، من أجل دعم الشراكات حول خطة عام والخطة الحضرية الجديدة. وإجابة على سؤال من الميسر، أفادت السيدة توبينغ بأنه يمكن لأية جهة تود الاستفادة من المرفق أن تتصل بأحد مكاتب موئل الأمم المتحدة أو بمجموعة البنك الدولي أو برنامج المدن التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٢- المناقشات

٥٥- خلال المناقشة التي تلك ذلك، أشارت إحدى المشاركات في الجلسة إلى أن الخطة الحضرية الجديدة تعترف بالدور الكبير الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الخاص في هذا الصدد، وأكدت أن تجربتها تدل على أن القطاع الخاص مستعد للقيام بذلك، وتساءلت عن نوع الحوافز والأنظمة اللازمة لكفالة استثمارات شمولية حقاً من القطاع الخاص، لا سيما بهدف تحقيق التوازن في المخاطر.

٥٦- وأشار السيد نولان إلى الحاجة إلى حوافز مناسبة، تتراوح بين المساعدة العينية والمهارات والبيانات والتكنولوجيا وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بالحوافز، قال إن المستثمرين من القطاع الخاص يريدون الثقة، والقدرة على تحديد دورهم في دعم تطوير الإسكان الحضري، وتطبيق الابتكارات الذكية في المدن، وقدرة المجتمعات المحلية على الاتصال الإلكتروني، واستدامة الهياكل الأساسية. وأضاف أن نطاق هذا الدعم يتراوح ما بين الشراكات الابتكارية المنخفضة التكلفة وأعمال التشييد والهياكل الأساسية الحضرية الواسعة النطاق. وأكد ضرورة تعاون القطاع الخاص مع الحكومات من أجل تحسين المدن، التي هي القوة المحركة للمجتمعات المحلية والاقتصاد.

٥٧- وإجابة على سؤال من الميسر عن كيفية التغلب على المعوقات التي قد تحول دون تلقي الأموال، قال السيد فاليه إن على السلطات المحلية، لكي تتمكن من استيعاب التمويلات المتاحة والتعامل مع القطاع الخاص، أن تملك الوسائل المناسبة لوضع سياسات محددة وتبادل الممارسات الجيدة. وشدد على تعذر تقديم بعض الخدمات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى الحاجة إلى مساعدة المدن على تحديد الخدمات التي يمكن نقلها إلى القطاع الخاص أو تنظيمها بالشراكة معه، مثل خدمات توفير مصادر الطاقة، وكذلك الحاجة إلى تقييم عائدات الاستثمار، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وأكد أن المدن يمكنها أن تشكل القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية للبلد، بيد أن من الضروري تحديد المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يسهم فيها بأكبر قدر من الفعالية.